ورقة عمل بعنوان

التجربة التخطيطية في مصر والكويت
استنتاجات عامة

الملتقى السنوي الثالث لقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان

"تطوير البناء التطبيقي للتخطيط الاجتماعي"

٢٥ يوليو ٢٠٢٢

إعداد

أ.د/ علاء علي علي الزغل

أستاذ التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان

١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م

مـلـخص:

يعد أسلوب التخطيط بطبيعته يتبع الفكر السائد لكل دولة، ومرونته جعلته الأسلوب الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذا يجب دراسة التجارب التخطيطية فلى مختلف دول العالم للاستفادة منها واستخلاص الدروس المستفادة من أجل تطوير ممارسات العملية التخطيطية.

وقد اتفقت كل من مصر والكويت في تبني التخطيط لإدارة عمليات التنمية وتحقيق الأهداف المراد تحقيقها، إلا أن لتجربة التخطيط في كل منهما خصوصية مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في كل دولة على اختلافهما في ذلك.

استهدفت ورقة العمل دراسة كلاً من التجربة التخطيطية في مصر والكويت للخروج باستنتاجات عامة، والتوصل لتوصيات لتطوير العملية التخطيطية وممارسة التخطيط الاجتماعي بصفة خاصة.

وتوصلت ورقة العمل إلى مجموعة من المقترحات للارتقاء بالعملية التخطيطية في مصر، لعل أهمها: الاهتمام بدراسات صنع السياسات بصفة عامة وسياسات الرعاية الاجتماعية القائمة على الأدلة والبراهين، وضرورة التحول من الخطط الإنمائية متوسطة المدى إلى الخطط القطاعية الاستراتيجية، وبناء وتنمية قدرات ومهارات المخطط الاجتماعي في مجال إعداد وصياغة خطط التنمية.

الكلمات المفتاحية: التجربة التخطيطية، العملية التخطيطية، أجهزة التخطيط، خطة التنمية

Abstract

The planning method follows the prevailing thought of each country, and its flexibility made it the ideal method to achieve the goals of economic and social development. Therefore, planning experiences in various countries of the world must be studied to benefit from them and draw lessons learned in order to develop the practices of the planning process.

Both Egypt and Kuwait agreed to adopt planning to manage development operations and achieve the goals to be achieved, but the planning experience in each of them has a specificity linked to the economic, social and political changes prevailing in each country despite their differences in that.

The working paper aimed to study both the planning experience in Egypt and Kuwait to draw general conclusions, and reach recommendations for developing the planning process and the practice of social planning in particular.

The working paper reached a set of proposals to improve the planning process in Egypt, perhaps the most important of which are: interest in policy-making studies in general and evidence-based social welfare policies, the need to shift from medium-term development plans to strategic sectoral plans, and building and developing the capabilities and skills of the social planner in the field of Preparing and formulating development plans.

Keywords: Planning experience, planning process, planning devices, development plan.

مـقــدمــة :

يعد التخطيط للتنمية شكل من أشكال تدخل الدولة المباشر أو غير المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية من خلال وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية وتنموية معينة لتوجيه الاقتصاد بما يخدم الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع من جهة، والتغلب على هذه التحديات من جهة أخرى. وعادة ما تكون التنمية موجهة ومقصودة وتشمل حزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تعدها الدولة وتنفذها من أجل تحسين مخرجات عمليات التنمية وتعظيمها والتغلب على أثارها السلبية، ومعالجة كذلك أي مشكلات ناجمة عنها قائمة أو متوقعة.

وقد شهد التخطيط خلال العقود الماضية العديد من التطورات بشأن أساليب إعداد الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك المبادئ التي تقوم عليها العملية التخطيطية، وبالتالي بات لزاماً في إطار تطوير العملية التخطيطية والأطر التشريعية المعمول بها، الأخذ بكل ما يفيد المجتمع المصري من التطورات العلمية والتطبيقية في مجال التخطيط بغية زيادة كفاءة وفاعلية خطط التنمية.

وأسلوب التخطيط بطبيعته يتبع الفكر السائد لكل دولة، ومرونته جعلته الأسلوب الأمثل لترشيد الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق غاياتها البعيدة المدى، لذا فقد اتفقت كل من مصر والكويت في تبني التخطيط لإدارة عمليات التنمية وتحقيق الأهداف المراد تحقيقها، إلا أن لتجربة التخطيط في كل منهما خصوصية مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في كل دولة على اختلافهما في ذلك، فمصر تمثل خصائص التخطيط للدول العربية غير النفطية، ودولة الكويت، تمثل خصائص التخطيط للدول النفطية العربية.

وفى ضوء ما سبق، يجب دراسة التجارب التخطيطية فلى مختلف دول العالم للاستفادة منها واستخلاص الدروس المستفادة من أجل تطوير ممارسات العملية التخطيطية بصفة عامة والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة، وذلك لان التخطيط الاجتماعي عملية متكاملة ومترابطة ومتصلة بكافة مراحلها خطواتها.

ولذا تأتى أهمية ورقة العمل لدراسة كلاً من التجربة التخطيطية في مصر والكويت للخروج باستنتاجات عامة تبين أوجه التشابه والاختلاف، والتوصل لتوصيات لتطوير العملية التخطيطية بصفة عامة وممارسة التخطيط الاجتماعي بصفة خاصة.

أولاً: منهجية إعداد ورقة العمل:

اعتمدت منهجية إعداد ورقة العمل على مراجعة وتحليل التشريعات والقوانين والخطط الاستراتيجية طويلة المدى والخطط الإنمائية متوسطة المدى والخطط السنوية في كل من مصر والكويت،

إضافة إلى الدراسات والتقارير المرتبطة بالتخطيط للتنمية، وذلك وصولاً لصياغة استنتاجات عامة وتوصيات لتطوير العملية التخطيطية بصفة عامة وممارسة التخطيط الاجتماعي بصفة خاصة.

ثانياً: التجربة التخطيطية في مصر:

أخذت مصر بالتخطيط كأسلوب ومنهج علمي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك منذ أن قامت ثورة ١٩٥٢ حتى اليوم، ولقد أدت الأجهزة التي انشئت خلال العصر الحديث لتتولى القيام بعمليات التخطيط بأشكاله المختلفة ليس هذا فحسب بل تنوعت بشكل يتفق مع الخبرات المكتسبة، الأهداف القومية واتجاهات التنمية مع استمرار الأخذ بأسلوب التخطيط القومي.

ولتجربة التخطيط في مصر خصوصية مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعادة يتبع التخطيط الفكر السائد في البلاد، حيث كان في بداية عقد الستينيات السوق الحر، وتبع ذلك في منتصف الستينيات التأميم وتمصير البنوك لتوفير التمويل اللازم للخطة، والتدخل الجزئي في السوق وتسعير بعض السلع الضرورية، وفى منتصف السبعينيات تنفيذ برامج الخصخصة وإنهاء التدخل، ومع بداية القرن العشرين اتبعت الدولة مبدأ الحرية الاقتصادية.

١. رؤية مصر ٢٠٣٠:

"ستكون مصر الجديدة ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة ذات نظام أيكولوجي متزن ومتنوع تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقق التنمية المستدامة ولنرتقي بجودة حياة المصريين".

٢. الإطار الاستراتيجي للتخطيط:

تعد استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ هي الإطار الاستراتيجي طويل المدى للتنمية في مصر، وهي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦، تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. تستند رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة"، وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

٣. الإطار التشريعي للتخطيط:

يعد قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار قانون التخطيط العام للدولة من أهم التشريعات القانونية التي ترسى قواعد جديدة تشجع على تدشين المشروعات القومية الهامة وما تصبو إليه الدولة المصرية من تحقيق التنمية المستدامة، ويتسق بشكل تام مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الحالي لجمهورية مِصر العربية.

ويحدد القانون مجموعة من الوثائق التخطيطية على المستوي القومي والإقليمي والمحلي وتوضيح العلاقة التكاملية بين التخطيط المركزي والتخطيط العمراني وعوامل التأكيد على أهمية التنمية المكانية.

تستهدف منظومة التخطيط وفقاً للقانون المبادئ والقواعد الأساسية الآتية: الاستدامة والتنوع واللامركزية والتنمية المتوازنة العادلة وتحديد السقف المالي والمرونة في التخطيط والاستمرارية والتعاقب والمشاركة والانفتاح على المجتمع والتعاون بين مؤسسات الدولة والالتزام بالمعايير والاشتراطات التخطيطية وتشجيع الابتكار وإتاحة البيانات وتداول المعلومات.

٤. أجهزة التخطيط في مصر:

المجتمع الذي يأخذ بالتخطيط القومي المركزي يستكمل أجهزته التخطيطية على المستويات القومية والمحلية لمباشرة عمليات التخطيط، وعلى ذلك تم تقسيم أجهزة التخطيط في مصر إلى:

- أجهزة مركزية تتولى رسم سياسة التخطيط القومي ومتابعة تنفيذها للتخطيط: مثل المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- أجهزة فرعية نوعية متخصصة (إنتاج- خدمات) على المستوى القومي والمحلى مثل الوزارات وفروعها.
- أجهزة فرعية عامة حسب المستوى الجغرافي مثل المجالس المحلية.
- أجهزة متابعة وتقويم مثل إدارات الرقابة والمتابعة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والجهاز المركزي للمحاسبات.

أ. المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة:

يتضمن قانون التخطيط العام للدولة إنشاء مجلس أعلى للتخطيط والتنمية المستدامة، برئاسة رئيس الجمهورية، يكون هدفه التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالتخطيط والتنمية، بما يمكِّن من تنفيذ استحقاقات إستراتيجية التنمية المستدامة ويعظم من كفاءة وفاعلية العملية التخطيطية، ويتولى رسم سياسات وأهداف التنمية المستدامة على المستوى القومي والإقليمي والمحلي والقطاعي و مناقشة مقترح الخطة القومية للتنمية المستدامة والموافقة عليها و إقرار المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية والتأكد من التكامل بينه وبين الخطة القومية للتنمية.

وقد حددت مادة (٥): اختصاصات المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة ما يلي:

- رسم أهداف وسياسات التنمية المستدامة على المستوى القومي والإقليمي والمحلى والقطاعي.
- مناقشة مقترح الخطة القومية للتنمية المستدامة والموافقة عليه.
- إقرار المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية والتأكد من التكامل بينه وبين الخطة القومية للتنمية المستدامة.

- تحديد مواعيد إعداد وتحديث الوثائق التخطيطية على المستوى القومي والإقليمي والمحلى والقطاعي، وآلية إعداد الوثائق التخطيطية المختلفة وإطارها الزمني.
- اقتراح وإبداء الرأي في التشريعات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة.

ب. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

تهدف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مجال التخطيط إلى إعداد خطط التنمية المستدامة والعمل على تحقيق الاتساق بين تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للدولة والخطط التنموية في المجالات المختلفة، كما تعمل على إعداد دليل استرشادي لتوعية المواطن بالأهداف والسياسات لخطة التنمية، بهدف تسليط الضوء على المجالات ذات الأولوية. كما تعمل على وضع وتنفيذ (رؤية مصر ٢٠٣٠) بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية وشركاء التنمية مما يساعد على تنمية وتطوير القدرات الإحصائية لقياس الأثر والأداء ونسب إنجاز المشروعات لتحقيق أهداف الرؤية.

في إطار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٢٠، تتمحور مهام واختصاصات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في المحاور التالية:

- إعداد خطط التنمية المستدامة طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، والعمل على تحقيق اتساق تنفيذ الاستراتيجيات والخطط القطاعية مع استراتيجية التنمية وقانون الموازنة العامة للدولة وقوانين ربط الموازنة العامة للدولة.
- تطبيق أحكام قانون إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها.
- إعداد الدليل العام لخطة التنمية، شاملاً الأهداف والسياسات على المستوى المركزي والقطاعي والجغرافي، ومحددات اختيار البرامج التنموية، وأولويات المشروعات ومؤشرات قياس الأداء.
- دراسة مقترحات الجهات الإدارية المتعلقة بإعداد الخطة الاستثمارية السنوية، وتقييم المشروعات الاستثمارية المقترحة لكل جهة، وتحديد اعتمادات الخطة الاستثمارية لكل منها، مع تحقيق التناسق والتكامل بين الخطط المركزية والإقليمية والمحلية.
- المشاركة في إعداد خطط البرامج والأداء، واتخاذ ما يلزم حيال تنفيذها وتفعيل أدائها.
- العمل على تنويع مصادر التمويل للخطط والبرامج التنموية ودفع آليات الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية لتعزيز التمويل من أجل التنمية، وذلك كله دون الاخلال باختصاصات وزارة التعاون الدولي وبالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية.

٥. منهجية إعداد الخطة في مصر

انتهجت الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢١/٢٠٢٢ منهجاً مُغايراً عن الخطط الإنمائية السابقة، بالتزامها بتطبيق موازنة البرامج والأداء لتحسين كفاءة الإنفاق العام وتفعيل

آليات المتابعة والتقويم، كما حرِصت الخطة في توزيع الاستثمارات العامة على معالجة الفجوات التنموية بين المحافظات وإسناد أولوية لتنمية المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، وفي مقدمتها شبه جزيرة سيناء، وكذلك المحافظات الأكثر احتياجاً في الصعيد .وعلاوة على ما تقدم، فقد عنيت الخطة بتعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية في تدارس أولويات التنمية في المرحلة القادمة وصياغة السياسات والبرامج المحققة لمستهدفاتها، والتي تتمثل في النمو الاقتصادي السريع، والتشغيل الكامل واللائق، والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وبما يضمن احتوائية النمو وتحسين جودة الحياة لكافة المواطنين، وتوفير الحماية الاجتماعية الحقيقية للطبقات ذات الدخل المحدود.

٦. خط سير خطة التنمية:

يلخص الشكل التالي مراحل العملية التخطيطية في مصر.

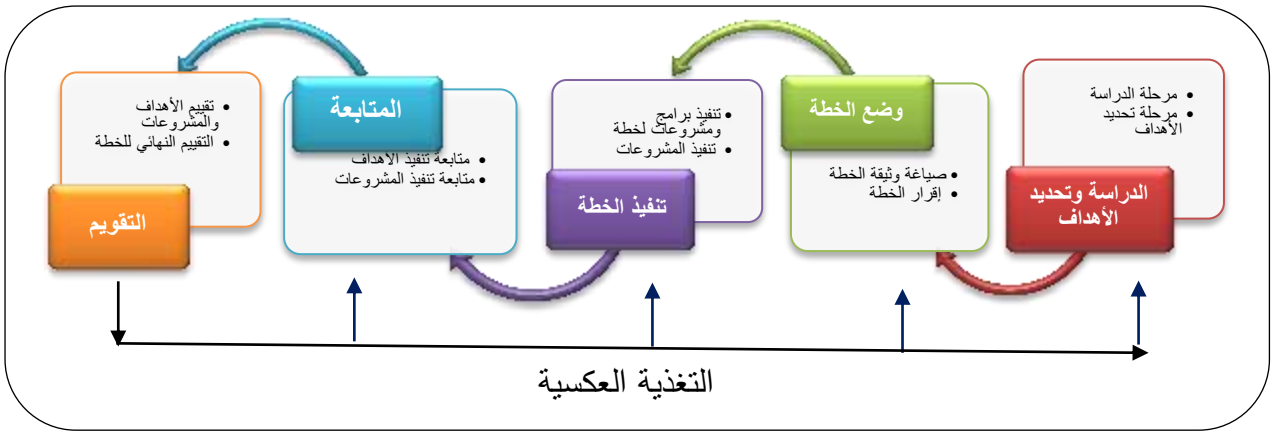

المصدر: من إعداد الباحث

شكل (١) مراحل العملية التخطيطية في مصر

ويتمثل خط سير خطة التنمية في مصر على النحو التالي

- تعتمد الخطة على لا مركزية الاقتراح ومركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.
- تسير الخطة في قناتين رئيسيتين يصبان في النهاية في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
  - الأولى: تتعلق بخطة جغرافية شاملة تشمل جميع القطاعات الجغرافية في الجمهورية.
  - الثانية: تتعلق بخطة نوعية متخصصة لكل وارة على حده.

والشكل التالي يوضح خط سير الخطة القومية في مصر وفقاً لما جاء بقانون التخطيط العام الصادر عام ٢٠٢٢.

خط سير خطة الخطة القومية في مصر

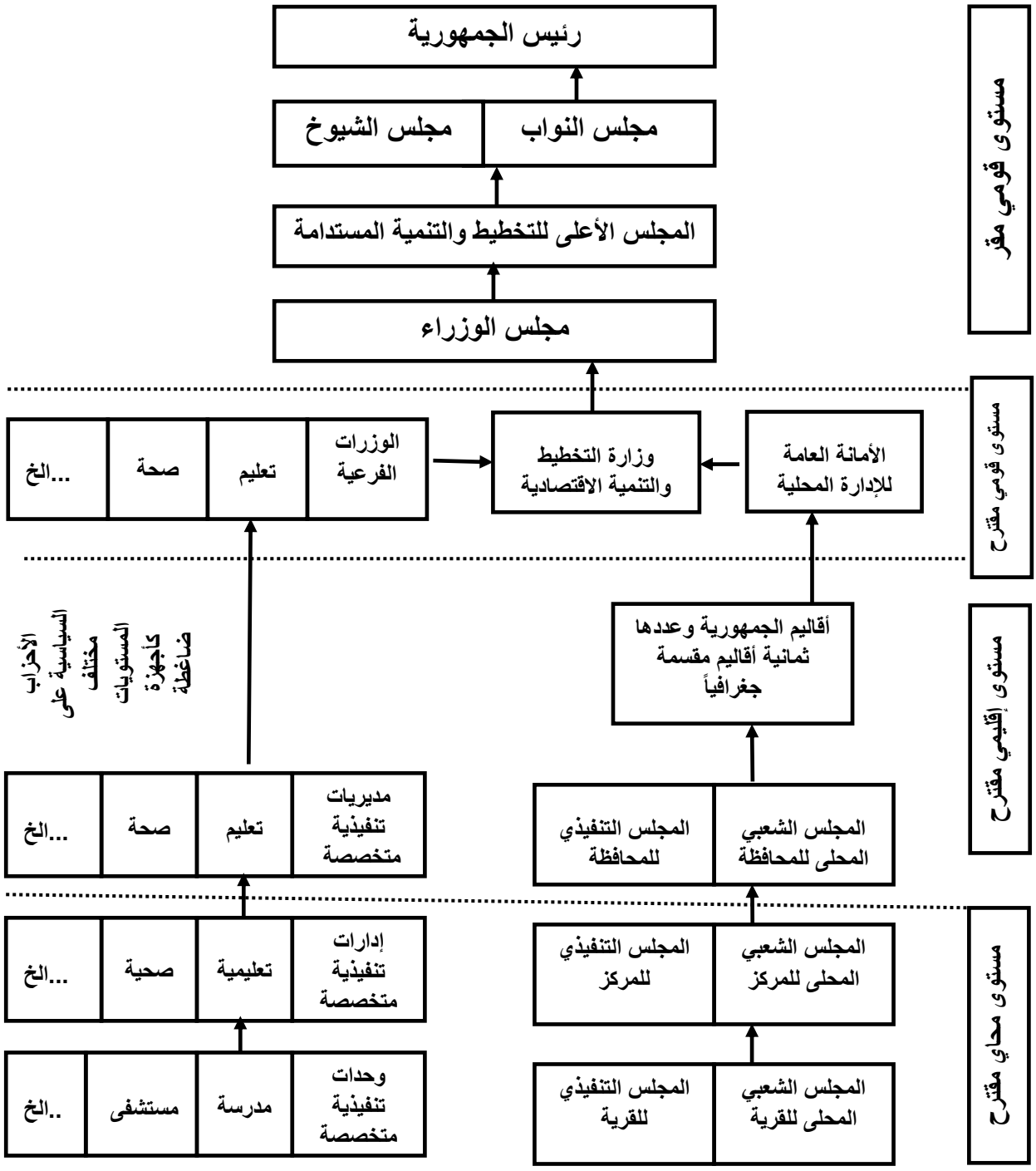

شكل (٢) خط سير خطة الخطة القومية في مصر

٧. المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية

إيماناً من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بأهمية التطوير الدائم لمناهج وأدوات وآليات الخطط التنموية، وتماشياً مع الالتزامات الدولية لجمهورية مصر العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية، واتساقاً مع متطلبات تطوير وتحديث رؤية مصر ٢٠٣٠، جاء تطوير منظومة التخطيط على رأس أولويات الوزارة في الوقت الراهن ليتضمن تطوير المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية والتي تُعرف بأنها ذلك النظام الإلكتروني المتكامل الذي يربط وحدات الحكومة العامة التي تقوم بإعداد ومتابعة الخطط القومية والقطاعية والمكانية، فى ضوء أهداف التنمية المستدامة، وذلك لطلب الاستثمارات ومتابعة تنفيذها وتقييم أدائها التنموي. وتهدف هذه المنظومة إلى تحقيق ما يلي:

- ربط أهداف التنمية المستدامة الأممية وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ ببرنامج عمل الحكومة المصرية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، وكذا بكل المشروعات التنموية التي تنفذها جهات الإسناد بجمهورية مصر العربية.
- تمكين كل جهات الإسناد الرئيسية والفرعية من صياغة خططها التنموية وتقديم مقترحات تلك الخطط من خلال الاستمارات الإلكترونية لطلب التمويل والتي تتلاءم مع طبيعة جهات الإسناد المختلفة. حيث تم تبسيط وتسهيل تلك الاستمارات لتتم تعبئتها بالأسلوب الذي يساعد هذه الجهات على تقديم مشروعاتها في صورة متكاملة.
- تكوين اللبنة الرئيسية في بناء البنية المعلوماتية حول المشروعات المقترحة لكل جهات الإسناد، بما يخدم أهداف التنمية المستدامة الأممية، ورؤية مصر ٢٠٣٠ بأهدافها ومؤشرات قياس أدائها، وكذلك برنامج عمل الحكومة (٢٠١٨-٢٠٢٢) بما يسهل من عملية متابعتها.
- إتاحة قدر كبير من الشفافية في عملية اختيار المشروعات المدرجة ضمن خطة التنمية المستدامة للدولة من خلال توحيد معايير الحكم على المشروعات والمفاضلة فيما بينها. كما تمكّن قاعدة البيانات المتاحة من إعداد وتطوير خطط اقتصادية للأقاليم السبعة لجمهورية مصر العربية، كما تسمح للمواطن أن يتعرف من خلالها على كل المشروعات القائمة بنطاق إقليمه أو محافظته أو حتى المدينة والحى/القسم أو القرية/الشياخة التي يقطنها.

وتتكون المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية من ثلاث مكونات رئيسية هي:

- مقترح وإعداد الخطة :يهدف إلى تمكين جهات الإسناد من التقدم بمقترحات الخطة الاستثمارية سواء كانت أهدافاً وغايات وبرامج (بالنسبة لجهات الإسناد الرئيسية) أو برامج ومشروعات استثمارية (بالنسبة لجهات الإسناد الفرعية).
- المناقلات والاعتمادات الإضافية :تهدف إلى تمكين كل جهة إسناد فرعية بطلب إدراج أو إعادة إدراج لمشروع طارئ أثناء العام المالي، أو طلب اعتماد إضافي لتمويل المشروع الاستثماري القائم

(تعزيز البنود). وكذا طلب المناقلات بين البنود على المشروعات القائمة، أو طلب المناقلات بين المشروعات بعضها البعض، أو طلب المناقلات بين المشروعات الاستثمارية بجهات اسناد فرعية مختلفة تخضع لذات سلطات الوزير المختص، بالإضافة إلى إمكانية تجميد بند أو أكثر من بنود المشروعات القائمة، وكذلك تمكن جهة الإسناد الفرعية من طلب استخدام أو اعتماد بند من بنود المشروع والذي يتطلب استخدامه موافقة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وفقاً للتأشيرات العامة للموازنة العامة للدولة.

- متابعة المشروعات :تهدف إلى متابعة وتقييم المشروعات القائمة بالفعل والتي تنفذها جهة الإسناد سواء كانت تلك المتابعة عينية (متابعة المنفذ الفعلي من المشروع على أرض الواقع)، أو متابعة مالية (متابعة المنصرف المالي من الاعتمادات الخاصة لهذا المشروع).

ثالثاً: التجربة التخطيطية في الكويت

إن التخطيط بدولة الكويت لم يكن وليد اليوم، إنما كان راسخاً منذ ٦٥ عاماً ضمن الهيكل التنظيمي لدولة الكويت عام ١٩٥٢ م بصدور مرسوم أميري باستحداث مجلس الإنشاء عام ١٩٥٢ م كجهاز يتولى بناء دولة الكويت الحديثة، بدأت مراحل العمل التخطيطي تأخذ مجراها، وتراكمت التجارب والخبرات عبر الزمن في شتى المجالات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية والبيئية والإنسانية وغيرها في ظل التحديات المحلية والإقليمية والدولية. وتمثل الخطة الإنمائية متوسطة الأجل الأولى (٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٣/٢٠١٤) علامة فارقة في مسيرة التخطيط التنموي في دولة الكويت؛ حيث تعد أول خطة متوسطة الأجل تقر بقانون في تاريخ هذه المسيرة ويكتمل تنفيذها وخططها السنوية ضمن مراحل تخطيطية مترابطة ومتعاقبة تمثل رسالة تنموية في اتجاه تحقيق رؤية الدولة المستقبلية ٢٠٣٥ وأهدافها الاستراتيجية.

١. رؤية دولة الكويت ٢٠٣٥" كويت جديدة"

"تحول الكويت إلى مركز مالي وتجارى جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، ويُذكي فيه روح المنافسة، ويرفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، ويُرسخ القيم، ويحافظ على الهوية الاجتماعية، ويُحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، ويُوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة".

٢. الإطار الاستراتيجي للتخطيط:

تمثل وثيقة رؤية الكويت ٢٠٣٥ الإطار الاستراتيجي للتخطيط للتنمية في الكويت، ومن أجل تحقيق هذه الرؤية الطموحة وأهدافها، فقد وضعنا خارطة طريق لتحقيقها وترجمتها على أرض الواقع، حيث نفذنا الخطة الإنمائية الأولى (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٣/٢٠١٤) والتي ركزت على تهيئة البيئة التشريعية للانطلاقة التنموية، ونحن على مشارف نهاية الخطة الإنمائية الثانية (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠)، وكان تركيزنا على البنية التحتية الضرورية لهذه الانطلاقة، وتم الانتهاء من إعداد الخطة الإنمائية الثالثة

للسنوات (٢٠٢١/٢٠٢٠-٢٠٢٥/٢٠٢٤)، والتي وضعت القطاع الخاص محور اهتمامها الأول. فيما ستركز الخطة الإنمائية الرابعة على تعزيز الاقتصاد المعرفي، وصولاً إلى الخطة الإنمائية الخامسة الرامية للوصول إلى كويت ذكية، وذلك حتى تضمن خارطة الطريق استدامة عملية التنمية بدولة الكويت.

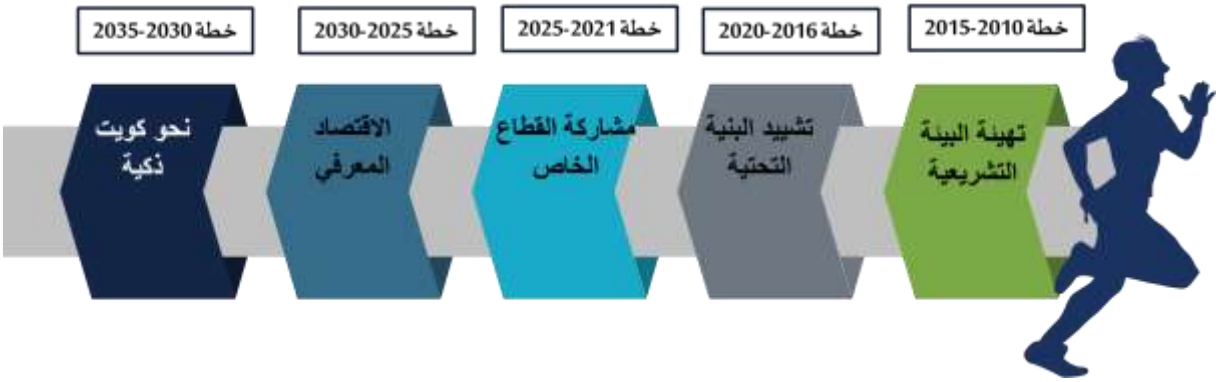

شكل (٣) مسيرة الخطط الإنمائية متوسطة الأجل نحو تحقيق رؤية الكويت ٢٠٣٥

٣. الإطار التشريعي للتخطيط:

ينظم التخطيط التنموي بدولة الكويت القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٦ في بشأن التخطيط التنموي، حيث نصت المادة (١) من هذا القانون على أن توضع خطة وطنية شاملة طويلة الأجل للتنمية ترتكز على الاستراتيجية العامة للدولة وتتضمن أهدافاً رئيسية محددة منها أهدافها المرحلية وسياسات تحقيقها وتعبأ لها جميع الموارد المالية والبشرية وتتوفر لها المرونة الكافية لمواجهة ما يجد من متغيرات أو تطورات تقتضي تعديل الأهداف المبتغاة، ويمتد بعدها الزمني إلى المدى الطويل. وتنقسم هذه الخطة إلى خطط متوسطة الأجل تتفرع منها خطط سنوية تفصيلية.

٤. أجهزة التخطيط في الكويت (الإطار التنظيمي):

يقصد بذلك الأجهزة والمؤسسات والمستويات التي تقوم بعملية التخطيط (إعداد، وتنفيذ، ومتابعة الخطة) ودور أو مهام كل منها وكيفية تأدية هذا الدور، والمشاركين في ذلك خاصة وأن دخول أطراف جديدة في العملية التخطيطية (القطاع الخاص، المجتمع المدني، ...)، يتطلب تحديد أسلوب وكيفية إشراكها في المراحل التخطيطية المختلفة وما يجب أن تقوم به، مع تحديد أدوارها وعلاقتها بمؤسسات الدولة. ويتكون الإطار التنظيمي للتخطيط التنموي في دولة الكويت من الآتي:

أ- **جهاز التخطيط المركزي في الكويت:** تعد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الجهاز المسئول عن التخطيط التنموي في الكويت وفقاً للقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٦ في شأن التخطيط التنموي. وتنص رؤية الأمانة العامة على "الريادة العالمية في التخطيط الاستراتيجي الوطني".

والمرسوم رقم ٣٠٧ لسنة ٢٠٠٧ في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٤ في شأن إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. قد حدد في مادته الثانية اختصاصات الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وهي:

- إعداد مقترح استراتيجية التنمية للدولة على المستوي الكلي والمستوي القطاعي، وإعداد مشروعات الخطط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج العمل الحكومي بالتعاون مع كافة الجهات بالدولة، ومتابعة عملية التنفيذ وإعداد تقارير دورية بهذا الخصوص.
- إجراء البحوث والدراسات التي تستهدف استشراف آفاق مستقبل التنمية في الدولة، وفق مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- تنسيق ومتابعة مكونات المشروع الوطني، الذي يستهدف استفادة كافة الجهات بالدولة من برامج المعونة الفنية المقررة للدولة من الوكالات الدولية المتخصصة.

ب- **إدارات التخطيط والمتابعة بالوزارات والأجهزة الحكومية (أجهزة فرعية نوعية متخصصة):** نص قانون الخدمة المدنية رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في مادته الثامنة على أن يتم إنشاء وحدات خاصة للتخطيط في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، تكون مهمتها؛ اقتراح الخطط والبرامج التنفيذية ومتابعتها، وإبداء الرأي في مشروع الموازنة، ودراسة الأوضاع التنظيمية والإدارية، واقتراح الإجراءات اللازمة لتطوير أساليب العمل، ورفع كفاءة الأداء، وإعداد خطة التدريب والإيفاد في بعثات أو إجازات دراسية بما يكفل التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى، ومتابعة سير العمل في الوزارة أو الهيئة أو المؤسسة والتنسيق بين فروعها. وفى ضوء ذلك، توجد إدارة للتخطيط والمتابعة بكل منظمة من منظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية.

ج- **وحدات التخطيط والمتابعة:** نص القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٦ في شأن التخطيط التنموي في الفقرة الثالثة للمادة (٧) على" للوزير المختص أن يدعو الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة بالكامل إلى تشكيل لجان تخطيط في كل جهة تضم في عضويتها مندوباً عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وتكون مهمتهما تقديم البيانات والتقارير التي تتطلبها إعداد الخطة أو دراسة المشاكل التخطيطية، وكذلك متابعة تنفيذ الخطة وإعداد التقارير الدورية وتقديمها إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وبوجه عام القيام بما قد يعهده إليها الوزير المختص".(الكويت اليوم، ٢٠١٦، ص٤)، وفى ضوء ذلك، فقد صدر قرار مجلس الوزراء بإنشاء وحدات للتخطيط والمتابعة في جميع الأجهزة الحكومية ووزارات الدولة، بهدف تعزيز الدور الاستراتيجي لقطاع التخطيط التنموي.

٥. منهجية إعداد الخطة في الكويت:

اعتمدت خطة التنمية على أدلة دولية تنافسية لقياس أثرها التنموي في تقدم دولة الكويت نحو تحقيق الرؤية. ويشمل كل دليل مجموعة مؤشرات، استخدمت هذه المؤشرات للوقوف بشكل محدد على الفجوات التي تواجه كل برنامج وتحديد التوجهات الاستراتيجية اللازمة للحد من الفجوات، وتقدم هذه التوجهات إرشادات لشركاء التنمية (الجهات والمؤسسات الحكومية، والشركات المملوكة بالكامل للدولة، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني) فيما يتعلق بتحديد حزمة من المشروعات والمبادرات

اللازمة لكل برنامج تنموي، وتحديد المتطلبات التشريعية اللازمة لدفع عجلة التنمية في مختلف ركائز الخطة، يستهدف كذلك، تحسين ترتيب دولة الكويت في جميع المؤشرات الدولية لتكون ضمن الدول الـ ٣٥الأول بحلول عام ٢٠٣٠

٦. خط سير خطة التنمية:

في ظل الاعتراف بأن مراحل التخطيط التنموي متشابكة الجوانب، تتصل فيها المقدمات بالنتائج، حيث يعد التخطيط التنموي، مجموعة مراحل مرتبة تحدث تفاعل يؤدى إلى تغييرات جزئية تساعد على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها التخطيط التنموي. ويلخص الشكل التالي مراحل التخطيط التنموي بدولة الكويت.

يعتمد التخطيط في دولة الكويت على مبدأ "**مركزية التخطيط التنموي ولا مركزية الاقتراح والتنفيذ**"، حيث يتولى جهاز التخطيط التنموي (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية) مسئولية إعداد خطط التنمية بالتعاون مع شركاء التنمية (القطاع الحكومي، القطاع الخاص، المجتمع المدني) بما يعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين البرامج والمشروعات بما يضمن تجنب التعارض أو الازدواجية وتحقيق أفضل النتائج التنموية. والشكل التالي يوضح خط سير خطة التنمية في الكويت:

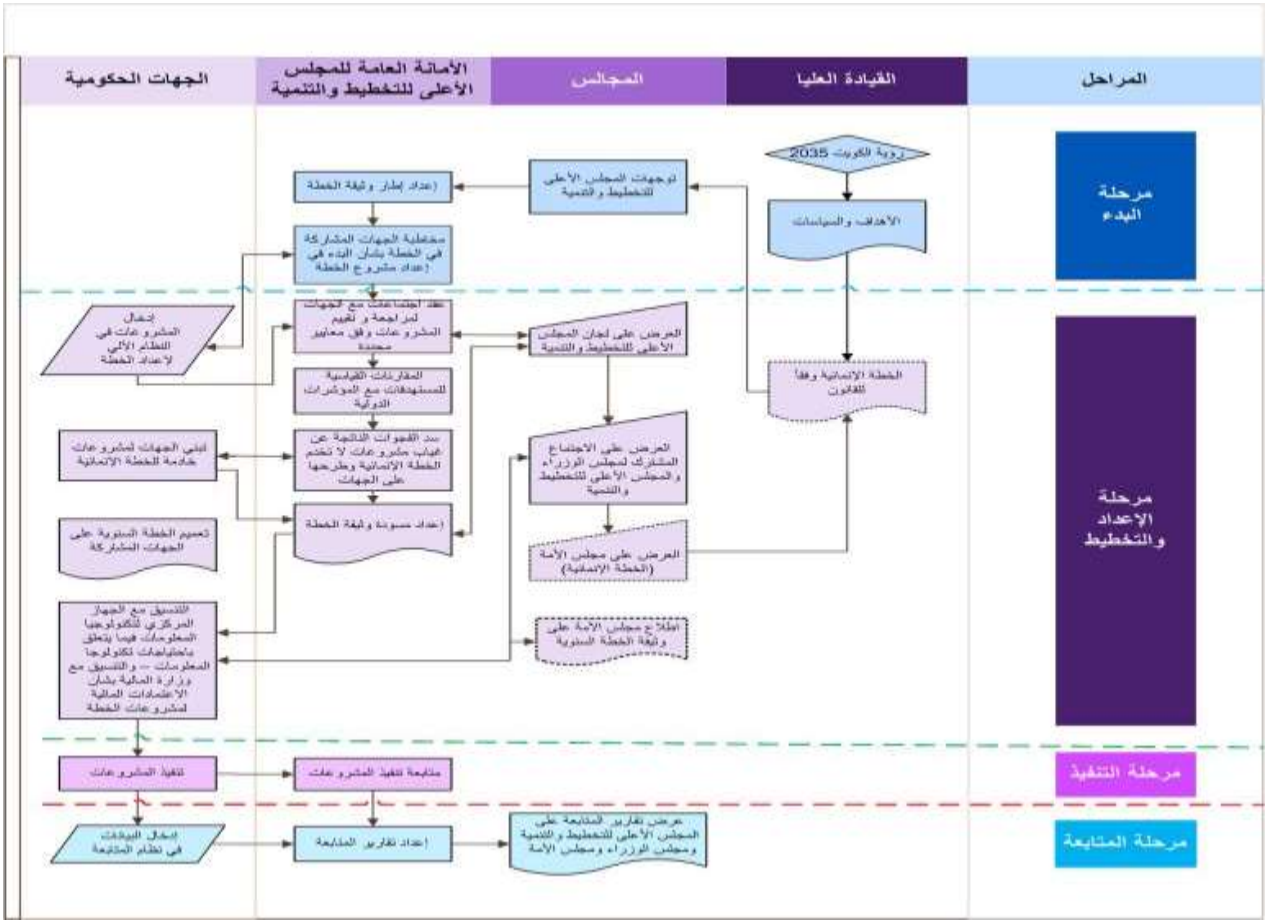

شكل (٣) خط سير خطة التنمية في الكويت

٧. نظام آلي تفاعلي لإعداد ومتابعة خطة التنمية:

وفي إطار الارتقاء بجودة العملية التخطيطية في دولة الكويت، وزيادة التكامل والتنسيق بين أجهزة ووحدات الدولة في مجال التخطيط التنموي، فقد قامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ببناء نظام آلي تفاعلي لإعداد ومتابعة خطة التنمية لتتناسب مع هذا الفكر من ناحية، ومعالجة المشكلات التي واجهت الجهات الحكومية في السنوات السابقة من ناحية أخري.

ويتكون النظام الآلي من ثلاث أجزاء رئيسية:

- إعداد مشروعات الخطة.
- متابعة مشروعات الخطة.
- متابعة التشريعات والقوانين).

ويمكن للنظام إنتاج وثائق الخطة الإنمائية متوسطة الأجل والخطط السنوية وتقارير المتابعة الدورية وتقارير نوعية تحليلية لمتابعة الموقف التنفيذي لمشروعات الجهات الحكومية ومتابعة التشريعات والقوانين والتحديات التي تواجه تلك المشروعات، بالإضافة إلى تقارير لمتخذي القرار والخبراء تساعد على تحليل البيانات

ويوضح الجدول مقارنة ملامح التجربة التخطيطية في كلاً من مصر والكويت على النحو التالي.

جدول (١) مقارنة ملامح التجربة التخطيطية في كلاً من مصر والكويت

أوجه المقارنة	التجربة المصرية	التجربة الكويتية
الرؤية التنموية	رؤية مصر ٢٠٣٠	رؤية دولة الكويت ٢٠٣٥" كويت جديدة"
الإطار الاستراتيجي للتخطيط	استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠	وثيقة رؤية الكويت ٢٠٣٥ الإطار الاستراتيجي للتخطيط للتنمية في الكويت
الإطار التشريعي للتخطيط	القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار قانون التخطيط العام للدولة	القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٦ في بشأن التخطيط التنموي
نوع التخطيط	• التخطيط المركزي • التخطيط الإقليمي • التخطيط المحلي	• التخطيط المركزي
أجهزة التخطيط	• أجهزة مركزية: مثل المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. • أجهزة فرعية نوعية متخصصة (إنتاج- خدمات) على المستوى القومي والمحلى مثل الوزارات وفروعها.	• جهاز التخطيط المركزي في الكويت: تعد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية • إدارات التخطيط والمتابعة بالوزارات والأجهزة الحكومية (أجهزة فرعية نوعية متخصصة) • وحدات التخطيط والمتابعة

أوجه المقارنة	التجربة المصرية	التجربة الكويتية
	• أجهزة فرعية عامة حسب المستوى الجغرافي مثل المجالس المحلية. • أجهزة متابعة وتقويم مثل إدارات الرقابة والمتابعة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والجهاز المركزي للمحاسبات.	
منهجية إعداد الخطة	• تطبيق النهج التشاركي • تطبيق موازنة البرامج والأداء لتحسين كفاءة الإنفاق العام	• تطبيق النهج التشاركي • تطبيق موازنة البرامج والأداء
خط سير خطة التنمية	تسير الخطة في قناتين رئيسيتين: • خطة جغرافية شاملة • خطة نوعية متخصصة لكل وزارة على حده	تعتمد خطة التنمية على برامج قائمة على سياسات عامة تغطي الركائز السبع لرؤية كويت جديدة وهي: مكانة دولية متميزة، بنية تحتية متطورة، رعاية صحية عالية الجودة، بيئة معيشية مستدامة، رأسمال بشري إبداعي، اقتصاد متنوع مستدام وإدارة حكومية فاعلة.
المنظومة الآلية لإعداد ومتابعة الخطة	المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية (النظام الإلكتروني المتكامل)	نظام آلي تفاعلي لإعداد ومتابعة خطة التنمية
إقرار الخطط الإنمائية متوسطة المدى وقصيرة المدى	• تقر مقترح الخطة الإنمائية متوسطة المدى والسنوية من مجلس الوزراء ثم من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة، وتصدر الخطة بقانون من مجلس النواب	• تقر الخطة الإنمائية متوسطة المدى من المجلس الوزراء والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ثم من مجلس الوزراء، ثم تصدر بقانون من مجلس الأمة. • الخطة السنوية لا تقر بقانون وإنما بقرار من مجلس الوزراء.
متابعة خطط التنمية	• تقدم تقرير متابعة سنوياً بشأن تنفيذ الخطط متوسطة وطويلة الأجل إلى مجلس النواب بعد إقراره من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة	• يرفع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية تقارير متابعة دورية نصف سنوية وسنوية بعد إقرارها من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومجلس الوزراء إلى مجلس الأمة.
حوكمة خطط التنمية	• نظام للحوكمة سواء للجهات أو للبرامج والمشروعات	• نظام حوكمة لكل برنامج

رابعاً: استنتاجات عامة:

في ضوء عرض وتحليل كلاً من التجربة التخطيطية في مصر والكويت، يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات العامة التالية:

١. **انطلاق الخطط الإنمائية متوسطة المدى وقصير المدى من رؤى استراتيجية طويلة المدى،** حيث اعتمدت في مصر على استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" باعتبارها الإطار الاستراتيجي طويل المدى للتنمية في مصر، بينما اعتمدت في الكويت على رؤية الكويت ٢٠٣٠، إلا أنه لا يوجد خطة استراتيجية للتنمية طويل المدى في الكويت.

٢. **يعتمد التخطيط في التجربتين على تشريع شامل ومتكامل وحديث للتخطيط للتنمية ملزم يمثل دليلاً واضحاً ومنطقياً لإعداد الخطط ومتابعة تنفيذها،** حيث صدر القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار قانون التخطيط العام للدولة في مصر، بينما ينظم التخطيط بدولة الكويت القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٦ في بشأن التخطيط التنموي.

٣. **الاعتماد على نمط التخطيط المركزي،** من خلال أجهزة التخطيط المركزية (المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر، والاعتماد على التخطيط الإقليمي والمحلي. وكذلك في الكويت تعتمد على نمط التخطيط المركزي من خلال المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في الكويت)، إلا أنه لا يوجد تخطيط إقليمي ومحلي بالكويت. وتعتمد الخطة في كلا من مصر والكويت على لا مركزية الاقتراح ومركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.

٤. **الاعتماد على منهج التخطيط التأشيري في خطط التنمية،** حيث أنه المنهج الذي يتوافق مع اقتصاداتهما الحرة المعتمدة على تفاعل قوى السوق وآلية العرض والطلب لتحديد أسعار الموارد، ويسعى لتصحيح ما قد ينجم عن قوى السوق وآلياته من اختلالات ومشاكل.

٥. **اختلاف تركيبة ومكونات خطط التنمية في كلاً من التجربتين،** حيث تعتمد خطط التنمية في مصر على خطة شاملة ومتكاملة تتضمن خطة جغرافية شاملة تشمل جميع القطاعات الجغرافية، وخطة نوعية متخصصة لكل وزارة على حده. بينما في الكويت تعتمد خطة التنمية على برامج قائمة على سياسات عامة تغطي الركائز السبع لرؤية كويت جديدة وهي: مكانة دولية متميزة، بنية تحتية متطورة، رعاية صحية عالية الجودة، بيئة معيشية مستدامة، رأسمال بشري إبداعي، اقتصاد متنوع مستدام وإدارة حكومية فاعلة.

٦. **الاعتماد على النهج التشاركي في كافة مراحل العملية التخطيطية،** بإشراف كافة الأطراف، أو من نطلق عليهم شركاء التنمية أو المثلث الذهبي للتنمية (الحكومة – القطاع الخاص – المجتمع المدني)، في كافة مراحل العملية التخطيطية من أجل تدارس أولويات التنمية وصياغة السياسات والبرامج المحققة لمستهدفاتها.

٧. **توافق واتساق الخطط الإنمائية متوسطة المدى والخطط السنوية الحالية مع أهداف التنمية المستدامة العالمية ٢٠٣٠،** (١٧ هدف و ١٦٩ غاية)

٨. **اعتماد خطط التنمية الإنمائية متوسطة وقصيرة المدى على المؤشرات التخطيطية،** حيث تعتمد الخطط في مصر على المؤشرات المحلية والدولية، بينما في الكويت تعتمد خطط التنمية بالكويت على المؤشرات الدولية، حيث استخدمت هذه المؤشرات للوقوف بشكل محدد على الفجوات التي تواجه كل برنامج، وتحديد آليات التنفيذ اللازمة لسد الفجوات، يستهدف كل ذلك، تحسين ترتيب دولة الكويت في جميع المؤشرات الدولية لتكون ضمن أفضل ٣٥ دولة بحلول عام ٢٠٣٥.

٩. **تحديد مجموعة من المعايير والشروط لاختيار البرامج والمشروعات في خطة التنمية،** وهي:

- دراسات جدوى تفصيلية توضح العائد التنموي المتوقع لتنفيذ المشروعات المقترح تمويلها
- توافر الأراضي اللازمة لتنفيذ المشروعات.
- توفير فرص عمل جديدة.
- ارتباطها بتحسين بعض المؤشرات الدولية المرتبطة بها.
- قدرة الجهات على تنفيذ المشروعات البرامج والمشروعات التنموية.
- توافر البيانات والمعلومات المتعلقة بالقطاعات والبرامج والمشروعات والأنشطة المختلفة.
- إعداد الخطط الزمنية لتنفيذ المشروعات والبرامج والأنشطة.
- تحديد مؤشرات الأداء التي تسمح بمتابعة وتقييم البرامج والمشروعات والأنشطة.
- العائد المتوقع لتلك البرامج والمشروعات التنموية.

١٠. **تعزيز فكرة اللامركزية في اقتراح وتنفيذ خطط التنمية،** حيث يعزز قانون التخطيط العام في مصر فكرة اللامركزية في التنفيذ سواء على المستوى الإقليمي والمحلى، ونقل السلطات والمسئوليات بين المستويات المحلية المختلفة، حيث يعطى القانون قدر من اللامركزية والمرونة اللازمة لتنفيذ الخطط. وكذلك يعزز التخطيط في الكويت فكرة اللامركزية في اقتراح وتنفيذ البرامج والمشروعات.

١١. **تطبيق موازنة البرامج والأداء في مختلف برامج ومشروعات الخطة،** لتحسين كفاءة الإنفاق العام ودقة التخطيط المالي، ومتابعة الأداء الحكومي وتفعيل آليات المتابعة والتقويم، ولتكون خطة تنمية مستدامة شاملة.

١٢. **متابعة وتقييم خطط التنمية في مصر على المستويين المركزي والمحلى، بينما في الكويت على المستوى المركزي فقط،** كما تقدم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر تقرير متابعة سنوياً بشأن تنفيذ الخطط متوسطة وطويلة الأجل إلى مجلس النواب بعد إقراره من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة وذلك خلال مدة لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية. بينما في

الكويت يرفع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية تقارير متابعة دورية نصف سنوية وسنوية بعد إقرارها من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومجلس الوزراء إلى مجلس الأمة.

١٣. **توافر منصة آلية متكاملة لإعداد ومتابعة خطط التنمية،** من أجل الارتقاء بجودة العملية التخطيطية، وزيادة التكامل والتنسيق بين أجهزة ووحدات الدولة في مختلف مراحل العملية التخطيطية.

١٤. **الاهتمام المتزايد بحوكمة كافة مراحل العملية التخطيطية،** حيث قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر بوضع نظام للحوكمة سواء للجهات أو للبرامج والمشروعات الجاري تنفيذها، ووضع صيغة أو معادلة تمويلية عادلة لتوزيع الاستثمارات، تم إعدادها بالتنسيق والتعاون مع الوزارات المعنية وشركاء التنمية المحليين والدوليين. بينما في الكويت فقد تم وضع نظام حوكمة لكل برنامج لضمان نجاحه في تحقيق النتائج والسياسات.

١٥. **توافر منظومة لمتابعة الأداء الحكومي في خطط التنمية،** وهي منظومة إلكترونية في مصر تسمى "أداء" مبنية على منهجية خطة البرامج والأداء، تتضمن نماذج ومنهجيات وأدوات موحدة ومُلزمة لكافة الجهات الحكومية وتستهدف الارتقاء بجودة أداء الجهاز الحكومي وضمان التقدم في تنفيذ المستهدفات الطموحة للدولة. وفى الكويت يوجد جهاز متابعة الأداء الحكومي وليده منصة الكترونية لمتابعة الأداء الحكومي.

١٦. **عدم توافق نظام إقرار خطط الإنمائية متوسطة المدى وقصيرة المدى،** حيث تقر مقترح الخطة الإنمائية متوسطة المدى للتنمية المستدامة في مصر من مجلس الوزراء ثم من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة، وتصدر الخطة بقانون من مجلس النواب، وكذلك الخطط السنوية. بينما في الكويت تقر الخطة من المجلس الوزراء والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ثم من مجلس الوزراء، ثم تصدر بقانون من مجلس الأمة، كما أن الخطة السنوية لا تقر بقانون وإنما بقرار من مجلس الوزراء.

١٧. **اهتمام التخطيط في مصر في الوقت الحالي بأهمية التحول من الخطط الخمسية إلى الاستراتيجيات التنموية،** حيث فرض قانون التخطيط على الوزارات المختلفة بضرورة إعداد استراتيجيات تنمية قطاعية طويلة الأجل خلال عامين من اعتماد الخطة القومية للتنمية المستدامة. بينما لا يوجد هذا التوجه في الكويت.

١٨. **الارتباط الوثيق بين الموازنة العامة للدولة وخطة التنمية متوسطة المدى والخطة السنوية** في مراحل الإعداد والتنفيذ والرقابة وذلك لأسباب موضوعية وتنظيمية وقانونية.

خامساً: التوصيات:

في ضوء عرض وتحليل كلاً من التجربة التخطيطية في مصر والكويت، يمكن تحديد مجموعة من المقترحات للارتقاء بالعملية التخطيطية في مصر بصفة عامة وممارسة التخطيط الاجتماعي بصفة خاصة وذلك على النحو التالي:

١. الاهتمام بدراسات صنع السياسات بصفة عامة وسياسات الرعاية الاجتماعية القائمة على الأدلة والبراهينEvidence-based policy ، حيث أن تطوير السياسات والبرامج والمشروعات الحكومية تتطلب تطوير أدوات ومنهجيات بناء السياسات، وتنفيذ السياسات ونشر السياسات، وتقويم أثر السياسات على الفرد والمجتمع.
٢. ضرورة التحول من الخطط الإنمائية متوسطة المدى إلى الخطط القطاعية الاستراتيجية.
٣. توجيه مزيد من الاهتمام بتنمية مهارات المخطط الاجتماعي في مجال إعداد أوراق سياسات الرعاية الاجتماعية بالأجهزة التخطيطية المختلفة.
٤. بناء وتنمية قدرات ومهارات المخطط الاجتماعي في مجال إعداد وصياغة الخطط الإنمائية متوسطة المدى وقصيرة المدى، خاصة فيما يتعلق بصياغة أهداف وسياسات الخطة والفروق الجوهرية بينهما، وكذلك بناء البرامج والمشروعات التنموية.
٥. الاهتمام بدراسة الأساليب الكمية في تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية، حيث يعتبر التحليل الكمي في التخطيط والتنفيذ والرقابة على المشروعات من أكثر أساليب إدارة المشاريع نجاحاً، مثل البرمجة الخطية، والبرمجة الشبكية، والتحليل الإحصائي، لاتخاذ القرار والوصول للحل الأمثل.
٦. تنمية مهارات المخطط الاجتماعي في دراسة وتحليل المؤشرات التخطيطية سواء الدولية أو المحلية التي تمثل تحدي في تحقيق أهدافها التنموية بما يتوافق مع رؤية ٢٠٣٠.
٧. بناء نظام معلومات متكامل لاتخاذ القرارات التخطيطية التنموية بكل جهة وربط تلك الأنظمة مع بعضها البعض في نظام معلومات متكامل.
٨. تنظيم ملتقى دوري للحوار التنموي بين شركاء التنمية (القطاع الحكومي، المجتمع المدني، القطاع الخاص) لدراسة المشكلات الاجتماعية المختلفة ومواجهتها من منظور تكاملي.
٩. تنمية الوعي التخطيطي للقيادات والعاملين في مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠".
١٠. بناء قدرات الكوادر البشرية التخطيطية في مجال التخطيط بصفة العملية التخطيطية بصفة عامة وممارسة التخطيط الاجتماعي بصفة خاصة.
١١. عقد ورش عمل لتقييم واختيار المشروعات التنموية بحضور الخبراء المتخصصين بالإضافة إلى ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني.
١٢. تعزيز إدماج شركاء التنمية (المجتمع المدني، القطاع الخاص، المواطنين) في كافة مراحل العملية التخطيطية.
١٣. الاهتمام بدراسات تقويم الخطط الإنمائية متوسطة المدى وقصيرة المدى وذلك للتأكد من مدى تحقيق الخطط لأهدافها. وكذلك دراسات تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية.

١٤. تفعيل التسويق الاجتماعي والإعلامي والسياسي لخطط الإنمائية متوسطة المدى وقصيرة المدى.
١٥. تشجيع الابداع والابتكار في مجال التخطيط التنموي، وذلك من خلال إنشاء جائزة التميز في التخطيط لتشجيع الابتكار الاجتماعي مثل: جائزة المشروع الاجتماعي التنموي المتميز.

المراجع:

١. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (٢٠١٥). الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات (٢٠١٥/٢٠١٦- ٢٠١٩/٢٠٢٠)، الكويت (www.scpd.gov.kw).
٢. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (٢٠١٩). خطة التنمية السنوية ٢٠١٩/٢٠٢٠، الكويت (www.scpd.gov.kw).
٣. الكويت اليوم: القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٦ في شأن التخطيط التنموي بدولة الكويت، الكويت، العدد ٦٦٧، السنة الثانية والثلاثون، ٢٠١٦.
٤. جريدة الوقائع المصرية: القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار قانون التخطيط العام للدولة، العدد ٥١، مارس ٢٠٢٢.
٥. حسين صالح: نماذج لتجارب التخطيط في مصر والكويت، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٩.
٦. حسين الطلافحة: التخطيط والتنمية في الدول العربية، جسر التنمية، العدد المائة والثالث عشر، السنة الحادية عشر، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٢.
٧. عبد الله بن علي المرواني: تطور منهجية التخطيط التنموي ومؤسساته، تجارب دولية وإقليمية مختارة، الكويت، ٧ المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٩.
٨. عبد الهادي محمد العوضي: ٥٨ عاماً من التشريع التخطيطي ١٩٥٢-٢٠١٠ م، الطبعة الأولي، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الكويت، ٢٠١٠.
٩. طلعت مصطفي السروجي: التخطيط الاجتماعي، نظريات ومناهج، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠.
١٠. منى عويس وعبلة الأفندي: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٥.
١١. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٦.
١٢. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢.
١٣. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠.
١٤. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،mped.gov.eg

١٥. وزارة الدولة لشئون التخطيط والتنمية، قرار وزاري رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ بشأن الاختصاصات العامة للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والمتابعة، ٢٠١٦/٩/٢٥، الكويت.
16.https://mped.gov.eg/MinistryVision#Ministry%20Vision
17.www.newkuwait.gov.kw,2020.